تقدير معدلات نمو القطاعات الاقتصادية المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي السوري للفترتين (1985–2010) و(2011–2019)

إعداد الطالب: صالح خضر المحمد العلي

إشراف

أ.د. جمال العلي د. محمد المقداد

الملخص

تهدف هذه الدراسة لدراسة التغيرات النسبية وتقدير معادلات الاتجاه الزمني لنسب مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي السوري وحساب معدلات نموها خلال فترتين زمنيتين (1985–2010) و(2011–2019) أي ما قبل الأزمة السورية وأثناءها. وقد خلصت الدراسة إلى وجود تغيرات سلبية في متوسطات كل ممن قطاع (الزراعة، والصناعة، والتجارة، والبناء والتشييد) بينا كانت التغيرات موجبة في قطاعات (النقل، والخدمات الشخصية، والخدمات الحكومية، والمال).

بناء على نتائج البحث يمكن استخلاص ما يلي:

1- حدوث اختلال كبير في تركيب الناتج المحلي الإجمالي السوري.

2- ارتفاع نسب مساهمة القطاعات الخدمية في الفترة الثانية على حساب القطاعات الإنتاجية الأساسية كالزراعة والصناعة والتجارة.

3- انخفاض معدلات النمو في كل من قطاعات الزراعة والتجارة والصناعة الأمر الذي يعكس الأثر الكبير للأزمة على هذه القطاعات والأضرار التي لحقت بها.

4- انخفاض معدل نمو قطاع المال في الفترة الثانية من عام 2013 وحتى عام 2018 مما يبرز الضرر الحاصل نتيجة العقوبات الاقتصادية على سورية وعمليات المضاربة على الليرة السورية في تلك الفترة.

الكلمات المفتاحية: الناتج المحلي، معدل النمو، القطاعات الاقتصادية، الاتجاه الزمني، تحليل الانحدار.

Abstract

This study aims to studying the relative changes and estimate the time trend equations for the contribution rates of economic sectors to the Syrian GDP and calculate their growth rates during two periods (1985−2010) and (2011−2019), that is, before and during the Syrian crisis.

Based on the research results, the following can be concluded:

1- A major imbalance in the composition of the Syrian GDP.

2- An increase in the contribution rates of service sectors in the second period at the expense of basic productive sectors such as agriculture, industry and trade.

3- Decreased growth rates in the agriculture, trade and industry sectors, which reflects the significant impact of the crisis on these sectors and the damage they have sustained.

4- The decline in the growth rate of the financial sector in the second period from 2013 to 2018, which highlights the damage caused as a result of the economic sanctions on Syria and speculation operations on the Syrian pound during that period.

Keywords: domestic product, growth rate, economic sectors, time trend, regression analysis

1 المقدمة:

يتصدر الناتج المحلي الإجمالي، الذي يقيس مجمل قيمة السلع والخدمات التي تقوم الدولة بإنتاجها مفاهيم الاقتصاد الكلي، وذلك لكونه أكثر المعايير شمولاً، ويعتبر جزءً من الحسابات القومية، التي تعد بمثابة مجموعة متكاملة من الإحصاءات التي تتيح أمام صانعي السياسات إمكانية تحديد ما إذا كان الاقتصاد يشهد حالة من الانكماش أو التوسع. أو حتى تقويم النشاط الاقتصادي ومدى كفاءته إلى قياس الحجم الاقتصادي الكلي.[7]

ويعرف الناتج المحلي السوري على أنَّه مجموع القيم غير المزدوجة لإنتاج السلع والخدمات التي نشأت داخل حدود البلد، سواء كانت عوامل الانتاج ملكاً للمقيمين أو لغير المقيمين فيه." وقد تطورت قيم الناتج المحلي الإجمالي السوري مدى الأعوام السابقة حيث بلغت قيمته نحو (1156713) مليون ل.س لعام 2005 ونحو (1494595) مليون ل.س لعام2010 بينما تراجعت قيمته إلى نحو (724615) مليون ل.س. لعام 2015 وذلك بالأسعار الثابتة لعام 2000. [5]

وفي إطار ما تقدم تبرز أهمية دراسة الناتج المحلي الإجمالي في فهم التطورات الاقتصادية الطارئة على مستوى أي بلد. ومن حيث أن سورية ومنذ عدة أعوام تشهد أزمة اقتصادية وسياسية أدت بطبيعة الحال إلى اختلال كبير في الاقتصاد الوطني والذي أدى بدورة لتغيرات حادة في الناتج المحلي الإجمالي ونسب مساهمة القطاعات الاقتصادية فيه، فكان لابد لنا من دراسة هذه التغيرات وتحديد العلاقات التي باتت تحكمها.

2 مشكلة البحث:

ساهمت الأزمة السورية في إحداث خلل كبير في الاقتصاد الوطني وتدهور القطاعات الاقتصادية المكونة للناتج المحلي الإجمالي. مما يطرح تسائل مهم وهو:

ماهي التغيرات التي طرأت على مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي السوري والعلاقات الحاكمة لها وما هو مقدار التأثير على معدلات النمو لهذه القطاعات. بغية معرفة مواضع القوة والضعف في هذه القطاعات.

3 أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في إلقاء الضوء على التغيرات الحاصلة على الناتج المحلي الإجمالي السوري من حيث مساهمة القطاعات الاقتصادية، بحيث نستطيع تحديد القطاعات المتضررة وقياس الضرر باستخدام معدلات النمو.

4 أهداف البحث:

1- دراسة بعض المؤشرات والأهمية النسبية لمساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي السوري

2- تقدير الاتجاه الزمني العام لمكونات الناتج المحلي السوري وتحديد معدل نمو القطاعات ذلك لمعرفة حالة التدهور او التطور في نمو هذه القطاعات.

5 منهجية البحث:

استخدم في هذا البحث استخدام المنهج الوصفي والتحليلي اعتماداً على بعض الأدوات الاحصائية المتمثلة في الأهمية النسبة والمتوسطات ونماذج الانحدار المتعددة، باستخدام البرنامج الاحصائي Excel.

أولا: مصادر البيانات: تم الاعتماد على البيانات الثانوية المنشورة وغير المنشورة من الجهات الرسمية ذات العلاقة (المكتب المركزي للإحصاء) وذلك بالاستناد للمجموعة الإحصائية السورية لأعوام مختلفة بحيث تشمل كامل فترة الدراسة من 1985 وحتى عام 2019 والبيانات المتوفرة. وقد تم اعتماد المجموعات الإحصائية للأعوام (2002-2005-2009-2011-2015-2018-2020). حيث المجموعة الإحصائية لعام 2002 هي أقدم مجموعة إحصائية منشورة على موقع المكتب المركزي للإحصاء.

ثانيا: الأدوات الإحصائية المستخدمة:

أ- نماذج الانحدار لتقدير معادلات الاتجاه الزمني العام للظواهر المدروسة.[10]

ب- الرقم القياسي بأساس متحرك لتقدير التغير النسبي في الظاهرة المدروسة.[9]

6 الدراسات المرجعية:

بين المركز الوطني للسياسات الزراعية في أحدث دراسة له بعنوان (دراسة التغيرات في إنتاج السلع الزراعية الغذائية واستهلاكها في ظل الظروف الراهنة، 2018)، انخفاض إنتاج القمح بشكل كبير خلال الفترة (2001-2016) بمعدل سنوي حوالي (-15%)، وبنسبة تغيير بلغت (-23.5 %) بين وسطي الفترتين. وقد كان الانخفاض الأكبر في العام 2016 حيث بلغ انتاج القمح 1726249 طن في ذلك العام بنسبة انخفاض 40% عن العام السابق 2015. وكذلك الحال بالنسبة للبندورة والبطاطا اللذين انخفض الإنتاج منهما بنسبة - 30% و- 12%على التوالي بين وسطي الفترتين، وذلك تبعاً لانخفاض المساحة المزروعة من جهة وعزوف جزء من المزارعين عن زراعتها لارتفاع تكاليف إنتاجها من جهة أخرى كونها تحتاج الى الري وبالتالي تتطلب تكلفة أكبر على

المحروقات بالإضافة إلى صعوبة تأمينها أيضاً. وكذل انخفض انتاج الحمص بنسبة – 42% والعدس بنسبة –15%، بالإضافة إلى الانخفاض الحاصل في المحاصيل المختلفة.[4]

وبينت المجموعة الإحصائية لعام 2017 حدوث تراجع في أعداد الثروة الحيوانية خلال سنوات الأزمة فقد تناقص عدد الأبقار من 1158 ألف رأس خلال العام 2012 إلى 884ألف رأس عام 2016، بينما تناقص عدد الأغنام من 18063 ألف رأس عام 2012 إلى 13810 ألف عام 2016 ، وكذلك الحال بالنسبة للماعز فقد انخفضت أعداد الماعز من 2293 ألف إلى 1853ألف لنفس الأعوام وبقيت أعداد الجاموس ثابتة بـ 7ألاف رأس لكلا العامين. وبالتوازي مع نقص أعداد الحيوانات فقد انخفض انتاجها من الحليب حيث انفض انتاج الأبقار من الحليب من 1702 ألف طن إلى 1295 ألف طن، والغنام انخفض انتاجها من الحليب من 703 ألف طن إلى 670 ألف طن ، وعند الماعز من 139 ألف طن إلى 127 ألف طن لنفس الفترة (2012–2016) ، بينما بقي انتاج حيوانات الجاموس ثابت خلال هذه الفترة. وبالنسبة لعداد الدواجن فقد بينت المجموعة الاحصائية حدوث انخفاض كبير في أعداد الدجاج حيث انخفض العدد من 25024 ألف طير في العام 2012 إلى 16158 ألف طير في العام 2016، وبحسب الاحصاءات فق شمل الانخفاض أعداد الحبش والبط والحمام والأرانب وخلايا النحل. إذ تبين المجموعة الاحصائية ان الانخفاض كان عامّاً على مستوى أعداد الحيوانات ومنتجات الثروة الحيوانية بشكل عام. وقد انخفضت قيمة الانتاج الزراعي الاجمالي بالأسعار الثابتة من 337098 مليون ل.س. عام 2012 إلى 320407 مليون ل.س. حيث كان عام 2000 سنة الأساس.[8]

وفي دراسة أخرى نشرتها المجلة المصرية للبحوث الزراعية (محمد ويحيى، 2104)، أشار الباحثان إلى أنَّ الدور الرائد للزراعة في التنمية الاقتصادية قد تراجع في ربع القرن الأخير، حيث انخفضت نسبة مساهمة الناتج الزراعي في الناتج القومي من نحو 19.7% عام (1990) إلى نحو 17.9% عام (1998) ثم إلى نحو 13.9% عام (2011) مما يشير تراجع دور القطاع الزراعي.[2]

وخلصت دراسة (شكر وعلي، 2013) إلى أنَّ: مساهمة الإنتاج الزراعي لجمهورية العراق في الناتج المحلي الاجمالي، اتسمت بالضآلة والتذبذب خلال فترة الدراسة بما لا يتناسب وكثافة عناصر الإنتاج الرئيسية المتوفرة بداخله الغير مستغلة استغلالاً عقلانياً. وكانت قد بينت الدراسة انخفاض نسبة مساهمة الناتج الزراعي في الناتج الملحي الإجمالي من نحو 26.9% خلال عام 1991 إلى نحو 7.23% في عام 2010.[1]

وفي إحدى الدراسات التحليلية للاقتصاد العراقي بين (صالح، والموسوي، 2018). إنَّ اختلال الهيكل الاقتصادي بمعناه المتضمن اختلال علاقات التناسب بين العناصر المكونة له، فإنَّه يؤدي إلى الابتعاد شيئاً فشيئاً عن الأهداف التي ينبغي الوصول إليها، مما يفضي في النهاية إلى فقدان التوازن العام في الاقتصاد وتشوه العلاقات التبادلية بين المتغيرات الكلية، مما يعني عجز الاقتصاد عن اداء دوره في الحيات الاجتماعية، ويقود ذلك غلى التدهور العام في البلد.[3]

7 النتائج والمناقشة

7.1 التغيرات النسبية للمؤشرات الرئيسة للناتج المحلي السوري للفترة (1994-2010):

ملاحظة: لم نستطع الحصول على قيمة الإنتاج لكل من القطاعات الاقتصادية للفترة 1985-1994 ذلك لعدم توفرها على في الاحصائيات المنشورة على مواقع المكتب المركزي للإحصاء.

تشير النتائج إلى أنَّ أقصى نسبة تغير (زيادة) و(نقص) بلغت نحو (26%) و (31%) وذلك لقطاع الزراعة في عامي 1998 و1999 على التوالي، بينما بلغت أقصى نسبة تغير (زيادة) و(نقص) بلغت نحو (28%) و (21 %) وذلك لقطاع الزراعة في عامي 2004 و2005 على التوالي. الجدول (1و2)

تقدير معدلات نمو القطاعات الاقتصادية المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي السوري للفترتين (1985-2010) و(2011-2019)

جدول 1:التغيرات النسبية في المؤشرات الرئيسة في الناتج المحلي السوري للفترة (1994-2002)

السنة	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
الزراعة	104.1	114.6	97.11	122.29	84.91	109.24	108.62	107.41	104.1
التغير	4.10	10.09	-15.26	25.93	-30.57	28.65	-0.57	-1.11	4.10
الصناعة	113.55	122.07	115.77	103.91	96.59	91.9	100.22	96.98	113.55
التغير	13.55	7.50	-5.16	-10.24	-7.04	-4.86	9.05	-3.23	13.55
البناء والتشييد	116	109.8	105.16	100.54	94.93	101.9	106.06	102.56	116
التغير	16.00	-5.34	-4.23	-4.39	-5.58	7.34	4.08	-3.30	16.00
التجارة	102.45	95.64	94.87	100.93	101.42	92.1	100.33	124.92	102.45
التغير	2.45	-6.65	-0.81	6.39	0.49	-9.19	8.94	24.51	2.45
النقل	111.99	107.22	110.64	99.5	108.65	105.4	105.21	110.67	111.99
التغير	11.99	-4.26	3.19	-10.07	9.20	-2.99	-0.18	5.19	11.99
المال	103.18	94.9	107.55	102.03	118.52	92.6	93.19	123.25	103.18
التغير	3.18	-8.02	13.33	-5.13	16.16	-21.87	0.64	32.26	3.18
الخدمات لشخصية	93.68	99.96	119.15	108.2	108.42	125.59	108.27	118.71	93.68
التغير	-6.32	6.70	19.20	-9.19	0.20	15.84	-13.79	9.64	-6.32
الخدمات الحكومية	102.18	103.15	99.41	101.41	96.87	121.87	103.68	112.65	102.18
التغير	2.18	0.95	-3.63	2.01	-4.48	25.81	-14.93	8.65	2.18

المصدر 1: بيانات فترة الدراسة بالاستناد للمجمعة الإحصائية (2002-2005-2009-2011)

جدول 2 التغيرات النسبية في المؤشرات الرئيسة في الناتج المحلي السوري للفترة (2003-2010)

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الزراعة	97.34	97.98	106.62	110.68	86.47	93.25	112.44	90.25
التغير	-9.38	0.66	8.82	3.81	-21.87	7.84	20.58	-19.73
الصناعة	93.93	119.81	94.09	101.42	103.94	102.63	103.15	113.38
التغير	-3.14	27.55	-21.47	7.79	2.48	-1.26	0.51	9.92
البناء والتشـييد	124.27	104.61	113.67	111.86	100.78	91.55	104.04	104.84
التغير	21.17	-15.82	8.66	-1.59	-9.91	-9.16	13.64	0.77
التجارة	97.25	120.12	119.58	95.25	112.3	116.36	101.42	100.77
التغير	-22.15	23.52	-0.45	-20.35	17.90	3.62	-12.84	-0.64
النقل	111.23	78.5	108.44	109.62	111.48	109.72	104.37	108.96
التغير	0.51	-29.43	38.14	1.09	1.70	-1.58	-4.88	4.40
المال	104.42	109.07	120.4	113.79	121.48	104.21	103.13	106.06
التغير	-15.28	4.45	10.39	-5.49	6.76	-14.22	-1.04	2.84
الخدمات لشخصية	101.09	101.12	110.94	114.79	111.36	126.96	108.31	108.66
التغير	-14.84	0.03	9.71	3.47	-2.99	14.01	-14.69	0.32
الخدمات الحكومية	110.27	119.59	102.67	106.54	128.86	100.94	112.12	114.91
التغير	-2.11	8.45	-14.15	3.77	20.95	-21.67	11.08	2.49

المصدر 2: 3بيانات فترة الدراسة بالاستناد للمجمعة الإحصائية (2002-حتى-2011)

7.2 التغيرات النسبية للمؤشرات الرئيسة للناتج المحلي السوري للفترة (1994-2010):

تشير النتائج إلى أنَّ أقصى نسبة تغير (زيادة) و(نقص) بلغت نحو (99%) و (41%) وذلك لقطاع الزراعة في عامي 2015 و2014 على التوالي، بينما بلغت أقصى نسبة تغير (زيادة) و(نقص) بلغت نحو (296 %) و (47%) وذلك لقطاع الصناعة في عامي 2012 و2014 على التوالي. الجدول (3)

جدول 3: التغيرات النسبية في المؤشرات الرئيسة في الناتج المحلي السوري للفترة (1994-2010)

السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الزراعة	100	74.26	91.29	54.28	107.95	98.03	104.21	85.24	105.9
التغير		-25.74	22.93	-40.54	98.88	-9.19	6.30	-18.20	24.24
الصناعة	100	52.78	30.98	122.83	118.29	84.54	123.9	123.42	104.7
التغير		-47.22	-41.30	296.48	-3.70	-28.53	46.56	-0.39	-15.17
البناء والتشـييد	100	56.49	95.33	90.15	96.82	97.18	99.39	100.86	103.37
التغير		-43.51	68.76	-5.43	7.40	0.37	2.27	1.48	2.49
التجارة	100	62.39	43.97	95.74	106.89	96.14	111.44	107.02	102.81
التغير		-37.61	-29.52	117.74	11.65	-10.06	15.91	-3.97	-3.93
النقل	100	98.42	78.28	95.94	90.45	101.71	101.23	102.02	101.35
التغير		-1.58	-20.46	22.56	-5.72	12.45	-0.47	0.78	-0.66
المال	100	112.1	87.49	50.97	57.48	74.26	78.8	91.77	106.03
التغير		12.10	-21.95	-41.74	12.77	29.19	6.11	16.46	15.54
الخدمات الشخصية	100	61.94	110.61	110.16	103.39	100.78	72.96	90.18	86.73
التغير		-38.06	78.58	-0.41	-6.15	-2.52	-27.60	23.60	-3.83
الخدمات الحكومية	100	92.61	100.96	119.01	91.71	91.38	89.74	101.61	106.91
التغير		-7.39	9.02	17.88	-22.94	-0.36	-1.79	13.23	5.22

المصدر 4: بيانات فترة الدراسة بالاستناد للمجموعة الإحصائية (2011-2020)

7.3 الأهمية النسبية لمساهمة القطاعات في الناتج المحلي السوري:

تظهر نتائج التحليل وجود بين متوسط نسبة مساهمة القطاعات في الناتج المحلي السوري، فعلى سبيل المثال بلغت متوسط الفترة الأولى بالنسبة لقطاع الزراعة نحو 22.81% وفي الفترة الثانية نحو 16.78%.

- ويبين الجدول (4) متوسط الفترتين لمساهمة القطاعات في الناتج المحلي السوري

جدول 4 : النسبة المئوية (%) لمساهمة قطاعات الاقتصاد في الناتج المحلي السوري

القطاع	متوسط الفترة 1985–2010	متوسط الفترة 2011–2019	التغير
الزراعة	22.81	16.78	-26.44
التجارة	17.88	15.44	-13.65
الخدمات الحكومية	9.88	25.89	162.04
الخدمات الشخصية	2.46	4.78	94.31
البناء والتشييد	4.92	3.89	-20.94
الصناعة	27.15	11.78	-56.61
المال	3.77	4.56	20.95
النقل	11.04	16.89	52.99

المصدر 5: بيانات فترة الدراسة بالاستناد للمجمعة الإحصائية (2002-2005-2009-2011-2015-2018-2020)

7.4 تقديرات الاتجاه الزمني العام لمكونات الناتج المحلي السوري للفترة الأولى (1985-2010)

أوضحت نتائج تقدير الاتجاه الزمني العام استخدام الصور الخطية من الدرجة الأولى والثانية والثالثة لدراسة معدل نمو المؤشرات المدروسة عبر الزمن، وفيما يلي نورد نتائج تحليل القطاعات كلٍ على حداً:

7.4.1 قطاع الزراعة

توضح النتائج ثبوت معنوية النموذج الاحصائي المستخدم، حيث بلغت قيمة F (18.04) بمعنوية (0.001)، وتشير قيمة معامل التحديد إلى أنَّ نحو (61%) من التغيرات في نسبة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي السوري تعود لعوامل يعكس أثرها الزمن. وإنَّ التقديرات تشير إلى اتجاهاً متزايدا في الفترة الأولى حتى وصلت نهايته العظمى بنحو (25.46%) في عام (1997)، ثم انخفضت بمعدل متناقص لتبلغ أدنى قيمة تقديرية لها بنحو (17.2) في عام (2010). مع ثبوت معنوية التزايد والتناقص. (الشكل:1) (الجدول 5)

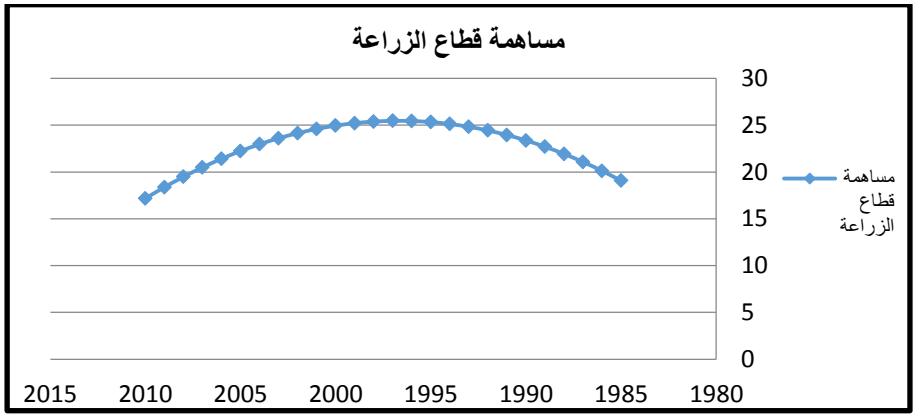

الشكل رقم 1: تقديرات الاتجاه الزمني لمساهمة قطاع الزراعة (1985-2010)

المصدر 6: مخرجات برنامج Excel بالاستناد للمجموعة الإحصائية من2002 حتى 2012

7.4.2 قطاع التجارة

توضح النتائج ثبوت معنوية النموذج الاحصائي المستخدم، حيث بلغت قيمة F (3.09) بمعنوية (0.04%)، وتشير قيمة معامل التحديد إلى أنَّ نحو (29%) من التغيرات في نسبة مساهمة التجارة في الناتج المحلي الاجمالي السوري تعود لعوامل يعكس أثرها الزمن. وإنَّ التقديرات تشير إلى اتجاهاً متزايدا من بداية الفترة، وحتى عام (1991) حيث بلغت ذروتها الأولى بنحو (18.24%) ثم منحى متناقصاً لتبغ أدنى قيمة تقديرية لها بنحو (17.3%) في عام (2000)، ثم عادت لتأخذ اتجاها متزايداً لتبلغ أعلى قيمة تق18ديرية لها بنحو (24.61) في عام (2010). (الشكل:2) (الجدول 5)

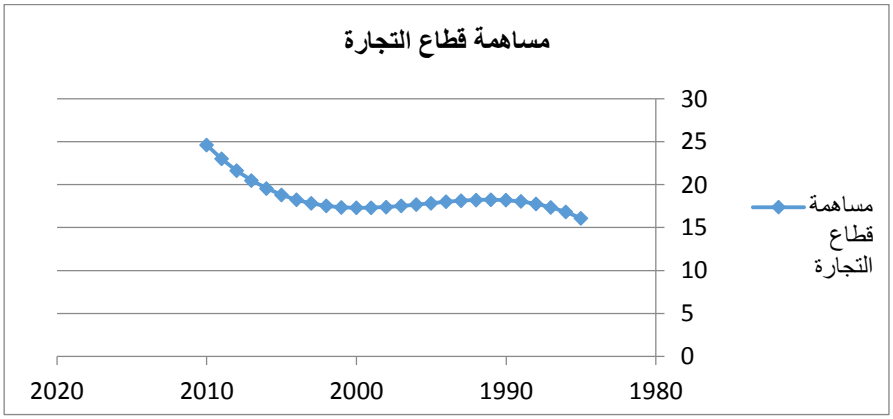

الشكل رقم 2: تقديرات الاتجاه الزمني لمساهمة قطاع التجارة (1985-2010)

المصدر 7: مخرجات برنامج Excel بالاستناد للمجموعة الإحصائية من2002 حتى 2012

7.4.3 قطاع الخدمات الحكومية

توضح النتائج ثبوت معنوية النموذج الاحصائي المستخدم، حيث بلغت قيمة F (55.3) بمعنوية (0.001)، وتشير قيمة معامل التحديد إلى أنَّ نحو (83%) من التغيرات في نسبة مساهمة قطاع الخدمات الحكومية في الناتج المحلي الاجمالي السوري تعود لعوامل يعكس أثرها الزمن.

وتظهر الصورة التربيعية لمساهمة قطاع الخدمات الحكومية في الفترة الأولى اتجاهاً متناقصا في حتى وصلت لأدنى قيمة تقديرية لها بنحو (7.86%) في عام (1997)، ثم ارتفعت بمعدل متزايد لتصل لأعلى قيمة تقديرية لها بنحو (14.29%) في عام (2010)، مع ثبوت معنوية التناقص والتزايد. (الشكل:3) (الجدول 5)

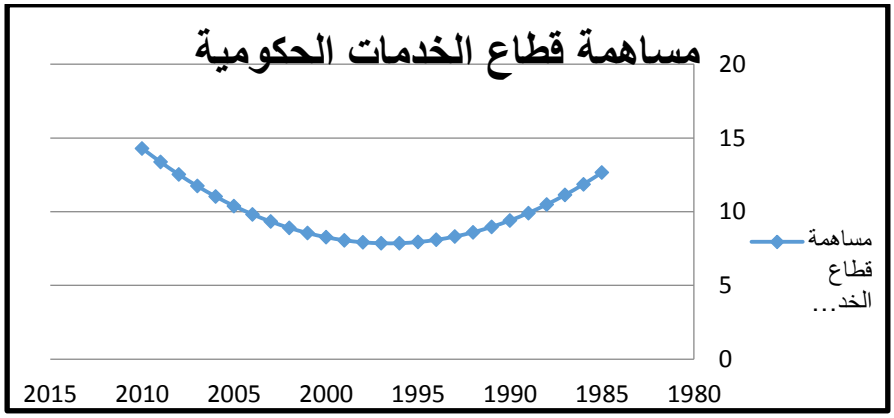

الشكل رقم 3: تقديرات الاتجاه الزمني لمساهمة قطاع الخدمات الحكومية (1985-2010)

المصدر 8:مخرجات برنامج Excel بالاستناد للمجموعة الإحصائية من2002 حتى 2012

7.4.4 قطاع الخدمات الشخصية

توضح النتائج ثبوت معنوية النموذج الاحصائي المستخدم، حيث بلغت قيمة F (111) بمعنوية (0.000)، وتشير قيمة معامل التحديد معامل التحديد إلى أنَّ نحو (90%) من التغيرات في نسبة مساهمة قطاع الخدمات الشخصية في الناتج المحلي الاجمالي السوري تعود لعوامل يعكس أثرها الزمن.

وتظهر الصورة التربيعية في الفترة الأولى اتجاهاً متناقصا في حتى وصلت لأدنى قيمة تقديرية لها بنحو (1.87%) في عام (1992)، ثم ارتفعت بمعدل متزايد لتصل لأعلى قيمة تقديرية لها بنحو (4.06%) في عام (2010)، مع ثبوت معنوية التناقص والتزايد. (الشكل:4) (الجدول 5)

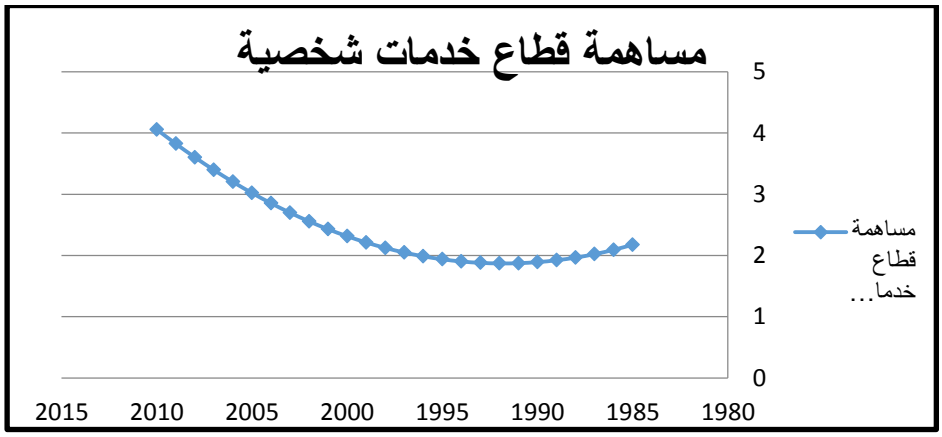

الشكل رقم 4: تقديرات الاتجاه الزمني لمساهمة قطاع الخدمات الشخصية (1985-2010)

المصدر 9:مخرجات برنامج Excel بالاستناد للمجموعة الإحصائية من2002 حتى 2012

7.4.5 قطاع البناء والتشييد

توضح النتائج ثبوت معنوية النموذج الاحصائي المستخدم، حيث بلغت قيمة F (37.34) بمعنوية (0.0008)، وتشير قيمة معامل التحديد إلى أنَّ (83%) من التغيرات في نسبة مساهمة قطاع البناء والتشييد في الناتج المحلي الاجمالي السوري تعود لعوامل يعكس أثرها الزمن.

وتظهر الصورة التكعيبية لمساهمة قطاع البناء والتشييد اتجاها متناقصاً من أعلى قيمة تقديرية لها بنحو (12.6%) في عام (1985)، لتصل لأدنى قيمة تقديرية لها بنحو (3.24%) في عام (1997)، ثم عادة لترتفع مرة أخرى لتصل لأعلى قيمة تقديرية لها بنحو (4.18%) في عام (2007)، لتعود للانخفاض مرة أخرى لتصل لأدنى قيمة تقديرية لها بنحو (3.78%) في عام (2010). مع ثبوت معنوية التزايد والتناقص. (الشكل:5) (الجدول 1 و3)

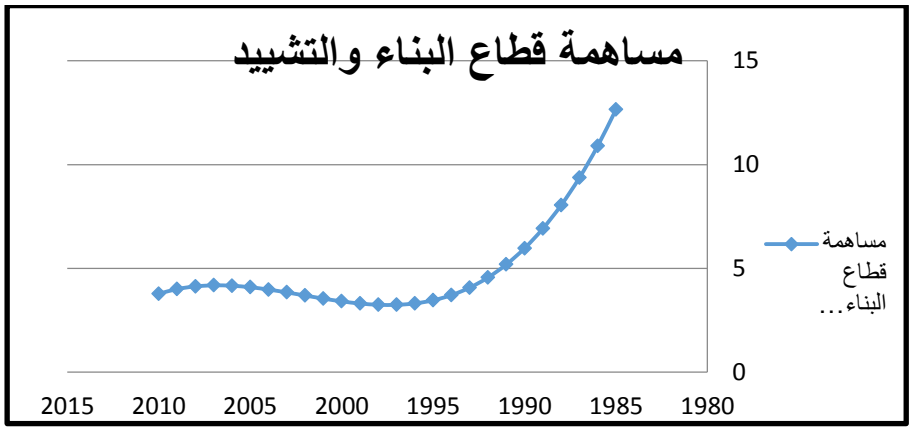

الشكل رقم 5: تقديرات الاتجاه الزمني لمساهمة قطاع البناء والتشييد (1985-2010)

المصدر 10:مخرجات برنامج Excel بالاستناد للمجموعة الإحصائية من2002 حتى 2012

7.4.6 قطاع الصناعة

توضح النتائج ثبوت معنوية النموذج الاحصائي المستخدم، حيث بلغت قيمة F (8.1) بمعنوية (0.002)، وتشير قيمة معامل التحديد إلى أنَّ (41%) من التغيرات في نسبة مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي السوري تعود لعوامل يعكس أثرها الزمن.

وتظهر الصورة التربيعية في الفترة الأولى اتجاهاً متزايداً حتى وصلت لأعلى قيمة تقديرية لها بنحو (29.66 %) في عام (1995)، ثم انخفضت بمعدل متناقص لتصل لأدنى قيمة تقديرية لها بنحو (21.02%) في عام (2010)، مع ثبوت معنوية التناقص والتزايد. (الشكل:6) (الجدول 5)

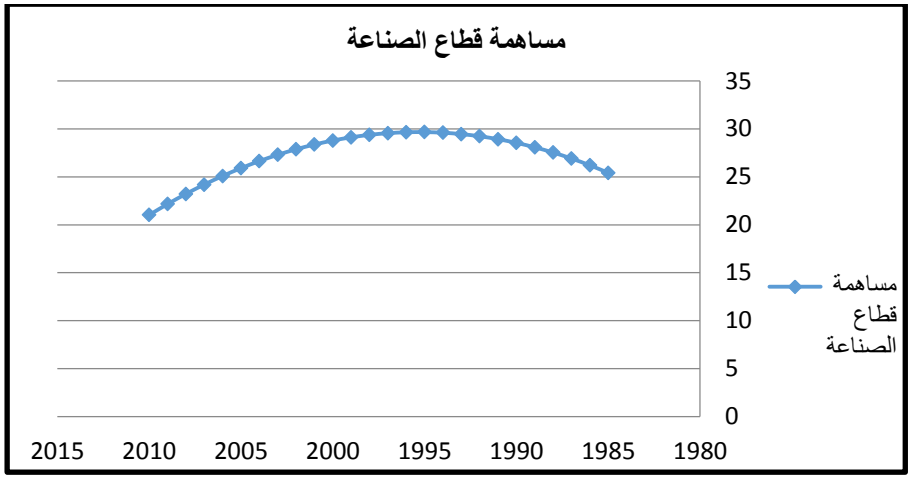

الشكل رقم 6: تقديرات الاتجاه الزمني لمساهمة قطاع الصناعة (1985-2010)

المصدر 11:مخرجات برنامج Excel بالاستناد للمجموعة الإحصائية من2002 حتى 2012

7.4.7 قطاع المال

توضح النتائج ثبوت معنوية النموذج الاحصائي المستخدم، حيث بلغت قيمة F (27) بمعنوية (0.0008)، وتشير قيمة معامل التحديد إلى أنَّ نحو (70%) من التغيرات في نسبة مساهمة قطاع المال في الناتج المحلي الاجمالي السوري تعود لعوامل يعكس أثرها الزمن.

وتظهر الصورة التربيعية في الفترة الأولى اتجاها متناقصاً لتصل لأدنى قيمة تقديرية لها بنحو (3.125%) في عام (1990 و1991)، ثم اتجاها متزايدا ليصل لأعلى قيمة تقديرية لها بنحو (5.41%) في عام (2010)، مع ثبوت معنوية التناقص والتزايد. (الشكل:7) (الجدول 5)

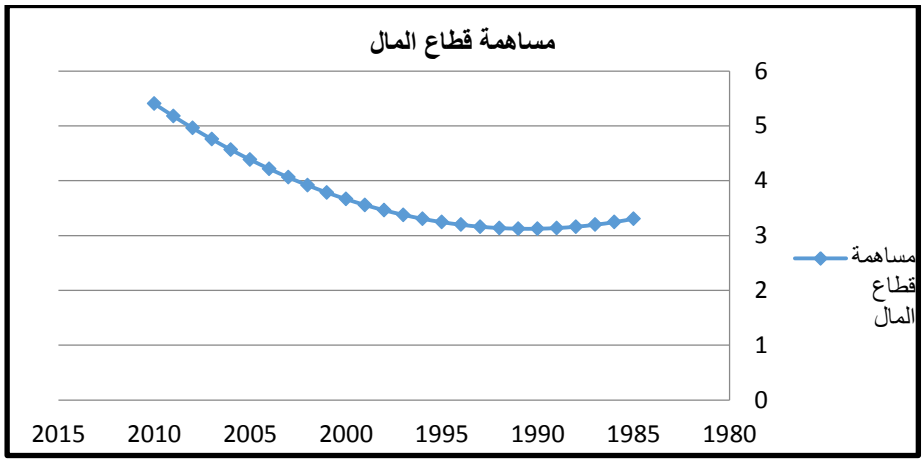

الشكل رقم 7: تقديرات الاتجاه الزمني لمساهمة قطاع المال (1985-2010)

المصدر 12:مخرجات برنامج Excel بالاستناد للمجموعة الإحصائية من2002 حتى 2012

7.4.8 قطاع النقل

توضح النتائج ثبوت معنوية النموذج الاحصائي المستخدم، حيث بلغت قيمة F (33.9) بمعنوية (0,0001)، وتشير قيمة معامل التحديد إلى أنَّ نحو (59%) من التغيرات في نسبة مساهمة قطاع النقل في الناتج المحلي الاجمالي السوري تعود لعوامل يعكس أثرها الزمن.

وتظهر الصورة الخطية لمساهمة قطاع النقل في الفترة الأولى اتجاها متزايدا ليصل لأعلى قيمة تقديرية لها بنحو (12.45%) في عام (2010)، مع ثبوت معنوية التزايد. (الشكل:8) (الجدول 5)

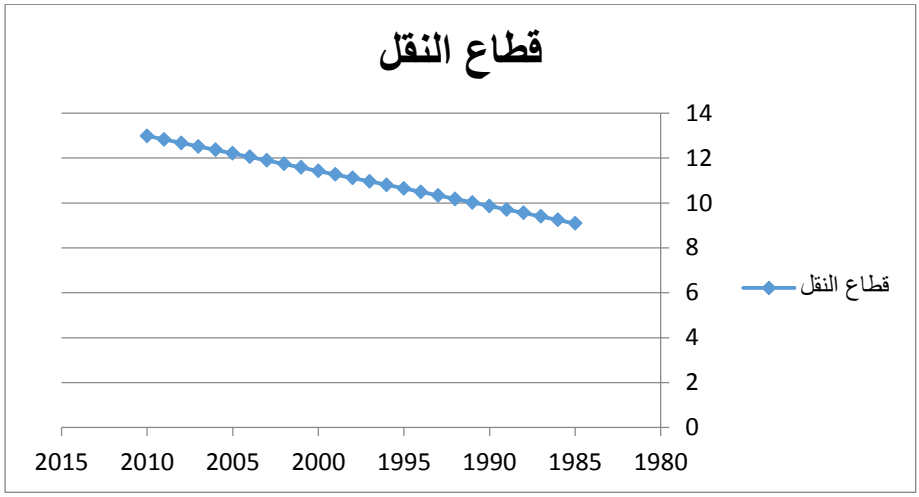

الشكل رقم 8: تقديرات الاتجاه الزمني لمساهمة قطاع النقل (2010-1985)

المصدر 13:مخرجات برنامج Excel بالاستناد للمجموعة الإحصائية من2002 حتى 2012

يظهر الجدول (5) تقديرات النماذج المستخدمة في تحليل انحدار الاتجاه الزمني العام للفترة الزمنية (1985–2010).

جدول 5: تقديرات الاتجاه الزمني العام لمكونات الناتج المحلي السوري للفترة (1985–2010)

القطاع	A	a1	a2	a3	R2 (%)	F	متوسط الفترة
الزراعة	17.93 (1.4E-12) **	1.19 (2.04E-05) **	0.047 (5.93E-05***	–	61	18.0 (1.94E-05) **	22.81
التجارة	15.17 (2.42E-7) **	1.013 (0.13)	0.103 (0.076)	0.003 (0.045) *	29	3.092 (0.048) *	18.49
الخدمات الحكومية	13.52 (3.6E-17) **	-0.9 (3.6E-09) **	0.036 (5.68E-10) **	–	83	55.35 (1.62E-09) **	9.87
الخدمات الشخصية	2.27 (6.97E-14)* *	-0.1 (0.0003)**	0.007 (1.16E-07) **	–	90	111.81 (1.42E-12) **	2.46
البناء والتشييد	14.64 (5.65E-12) **	-2.11 (4.01E-06) **	0.12 (0.0003) **	-0.002 (0.004) **	83	37.35 (8.3E-09)**	5.02
الصناعة	24.56 (1.09E-11) **	0.9 (0.013) *	-0.04 (0.003)**	–	41	8.1 (0.002) **	27.22
المال	3.38 (1.73E-10) **	-0.078 (0.16)	0.006 (0.004) **	–	70	27.15 (8.82E-07) **	3.76
النقل	8.929 (5.43E-12) **	0.156 (0.007) ***		–	59	33.9 (1.24E-05) **	11.04

المصدر: مخرجات برنامج Excel بالاستناد للمجموعة الإحصائية من2002 حتى 2012

*، **، معنوي عند 5% و1% على التوالي، القيم بين قوسين(**P-value**)

7.5 تقديرات الاتجاه الزمني العام لمكونات الناتج المحلي السوري للفترة الثانية (2011-2019)

7.5.1 قطاع الزراعة

توضح النتائج عدم ثبوت معنوية النموذج الاحصائي المستخدم، حيث بلغت قيمة F (3.87)، بمعنوية (0.9)، وبلغت قيمة معامل التحديد نحو (35%) وهذا يعني أن التغيرات في نسبة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي السوري قد لا تعود لعوامل يعكس أثرها الزمن وربما تعود لعوامل أخرى كانحسار المساحات الزراعية وخروجها عن الخدمة وتضرر المنشئات الزراعية وخروجها من دائرة الانتاج.

وتظهر نتائج الصورة الخطية أن المساهمة انخفضت بمعدل متناقص من أعلى قيمة تقديرية لها بنحو (19.32%) في عام (2011) لتبلغ أدنى قيمة تقديرية لها بنحو (14.26%) في عام (2019). مع عدم ثبوت معنوية التناقص. (الشكل9) (الجدول 6)

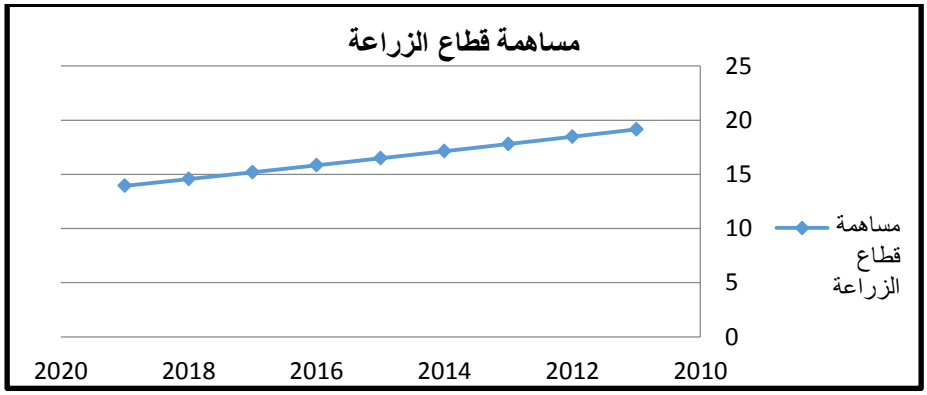

الشكل رقم 9: تقديرات الاتجاه الزمني لمساهمة قطاع الزراعة (2011-2019)

المصدر 14:مخرجات برنامج Excel بالاستناد للمجموعة الإحصائية من2012 حتى2020

7.5.2 قطاع التجارة

توضح النتائج ثبوت معنوية النموذج الاحصائي المستخدم، حيث بلغت قيمة F (15.88)، بمعنوية (0.005)، وتشير قيمة معامل التحديد إلى أنَّ نحو (90%) من التغيرات في نسبة مساهمة التجارة في الناتج المحلي الاجمالي السوري تعود لعوامل يعكس أثرها الزمن.

وتظهر نتائج الصورة التكعيبية اتجاهاً متناقصاً لتبغ أدنى قيمة تقديرية لها بنحو (11.97 %) في عام (2014)، ثم عادت لتأخذ اتجاها متزايداً لتبلغ قيمة تقديرية لها بنحو (16.35%) في عام (2018)، وعادت لتنخفض مرة أخرى في عام (2019) بقيمة تقديرية نحو (16.06%)، مع ثبوت معنوية التزايد والتناقص. (الشكل:10) (الجدول 6)

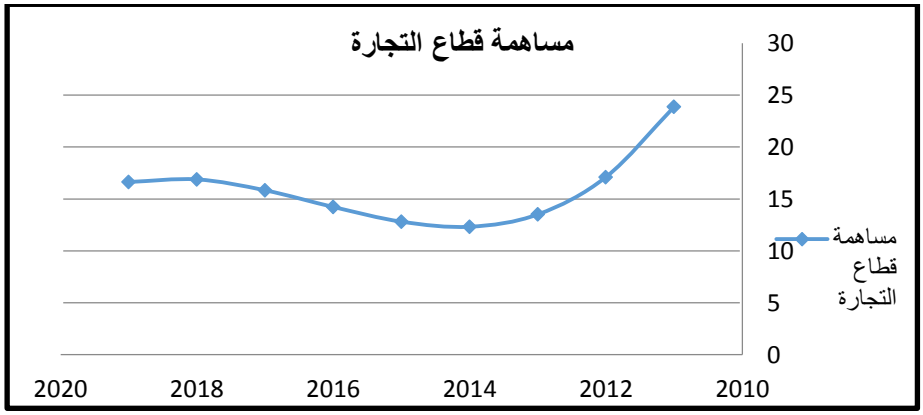

الشكل رقم 10: تقديرات الاتجاه الزمني لمساهمة قطاع التجارة (2011-2019)

المصدر 15:مخرجات برنامج Excel بالاستناد للمجموعة الإحصائية من2012 حتى2020

7.5.3 قطاع الخدمات الحكومية

توضح النتائج ثبوت معنوية النموذج الاحصائي المستخدم، حيث بلغت قيمة F (15.15)، بمعنوية (0.005)، وتشير قيمة معامل التحديد إلى أنَّ نحو (83%) من

التغيرات في نسبة مساهمة قطاع الخدمات الحكومية في الناتج المحلي الاجمالي السوري تعود لعوامل يعكس أثرها الزمن.

وتظهر الصورة التربيعية اتجاهاً متزايد لتصل لأعلى قيمة تقديرية لها بنحو (31.02%) في عام (2016)، ثم تعود لتأخذ اتجاهاً متناقصاً لتصل لأدنى قيمة تقديرية لها بنحو (25.25%) في عام (2019). مع ثبوت معنوية التناقص والتزايد. (الشكل:11) (الجدول 6)

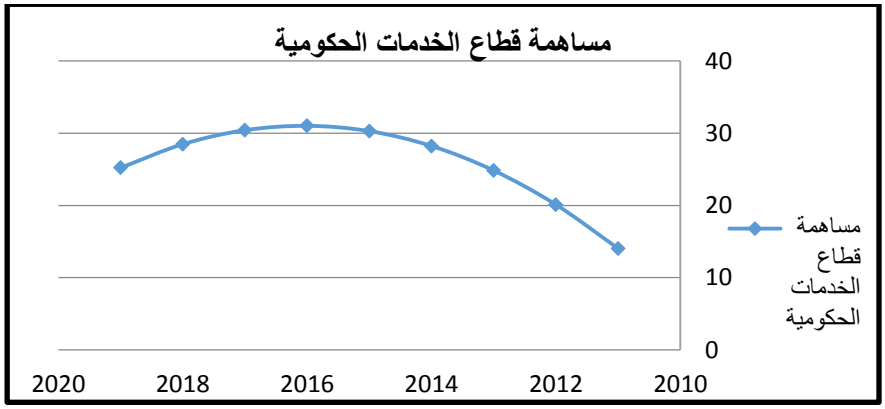

الشكل رقم 11: تقديرات الاتجاه الزمني لمساهمة قطاع الخدمات الحكومية (2011-2019)

المصدر 16:مخرجات برنامج Excel بالاستناد للمجموعة الإحصائية من2012 حتى2020

7.5.4 قطاع الخدمات الشخصية

توضح النتائج ثبوت معنوية النموذج الاحصائي المستخدم، حيث بلغت F (5.92)، بمعنوية (0.03)، وتشير قيمة معامل التحديد إلى أنَّ (66%) من التغيرات في نسبة مساهمة قطاع الخدمات الشخصية في الناتج المحلي الاجمالي السوري تعود لعوامل يعكس أثرها الزمن.

وتظهر الصورة التربيعية في الفترة الثانية اتجاهاً متزايداً حتى وصلت لأعلى قيمة تقديرية لها بنحو (5.72%) في عام (2015)، ثم انخفضت بمعدل متناقص لتصل لأدنى قيمة

تقديرية لها بنحو (3.64%) في عام (2019)، مع ثبوت معنوية التناقص والتزايد. (الشكل:12) (الجدول 6)

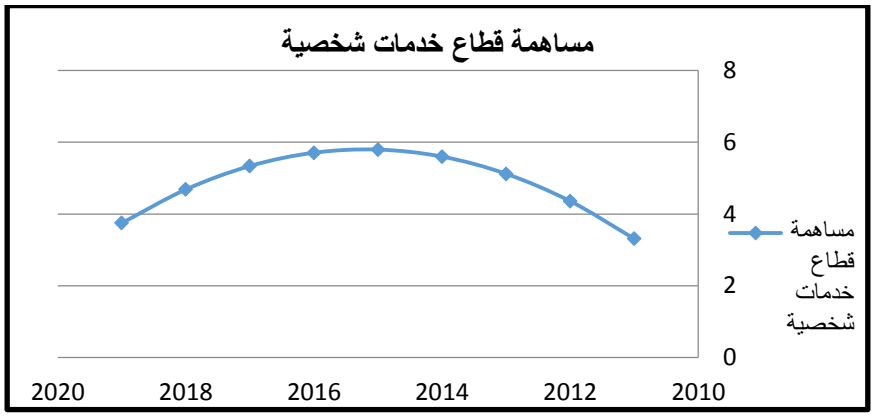

الشكل رقم 12: تقديرات الاتجاه الزمني لمساهمة قطاع الخدمات الشخصية (2011-2019)

المصدر 17:مخرجات برنامج Excel بالاستناد للمجموعة الإحصائية من2012 حتى2020

7.5.5 قطاع البناء والتشييد

لا يمكن تقدير النموذج لأن القيم ثابتة

7.5.6 قطاع الصناعة

توضح النتائج ثبوت معنوية النموذج الاحصائي المستخدم، حيث بلغت قيمة F (7.6)، وبمعنوية (0.02)، وتشير قيمة معامل التحديد إلى أنَّ (72%) من التغيرات في نسبة مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي السوري تعود لعوامل يعكس أثرها الزمن.

وتظهر الصورة التربيعية في الفترة الثانية اتجاهاً متناقصاً حتى وصلت لأدنى قيمة تقديرية لها بنحو (8.01%) في عام (2015)، ثم ارتفعت بمعدل متزايد لتصل لقيمة تقديرية بنحو (16.2%) في عام (2019)، مع ثبوت معنوية التناقص والتزايد. (الشكل:14) (الجدول 6)

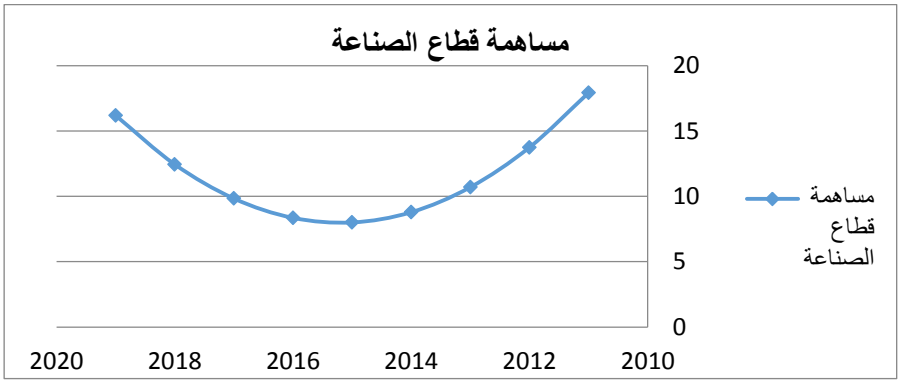

الشكل رقم 13: تقديرات الاتجاه الزمني لمساهمة قطاع الصناعة (2011-2019)

المصدر 18:مخرجات برنامج Excel بالاستناد للمجموعة الإحصائية من2012 حتى2020

7.5.7 قطاع المال

توضح النتائج ثبوت معنوية النموذج الاحصائي المستخدم، حيث بلغت قيمةF نحو (9.48)، وهي معنوية عند (5%)، وتشير قيمة معامل التحديد إلى أنَّ نحو (85%) وهذا يعني أن التغيرات في نسبة مساهمة قطاع المال في الناتج المحلي الاجمالي السوري تعود لعوامل يعكس أثرها الزمن.

وتظهر الصورة التكعيبية في الفترة الثانية اتجاها متزايدا ليصل لأعلى قيمة تقديرية لها بنحو (8.03 %) في عام (2013)، ثم تعود لتنخفض بمعدل متناقص لتصل لأدنى قيمة تقديرية لها بنحو (1.13 %) في عام (2018)، وتعود لترتفع مرة أخرى في عام (2019) بقيمة تقديرية نحو (2.79 %). مع ثبوت معنوية التزايد. (الشكل:15) (الجدول 2)

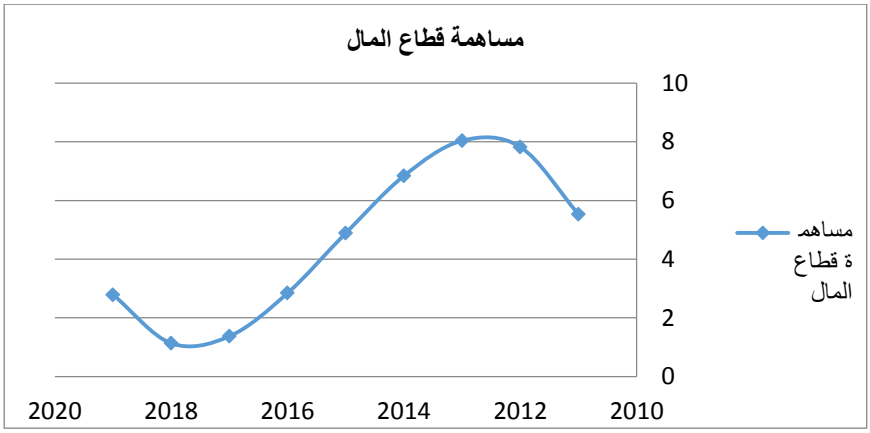

الشكل رقم 14: تقديرات الاتجاه الزمني لمساهمة قطاع المال (2011-2019)

المصدر 19:مخرجات برنامج Excel بالاستناد للمجموعة الإحصائية من2012 حتى2020

7.5.8 قطاع النقل

توضح النتائج عدم ثبوت معنوية النموذج الاحصائي المستخدم، حيث بلغت قيمة F (2.79)، وهي غير معنوية عند (5%)، وبلغت قيمة معامل التحديد (39%) وهذا يعني أن التغيرات في نسبة مساهمة قطاع النقل في الناتج المحلي الاجمالي السوري لا تعود لعوامل يعكس أثرها الزمن وربما تعود هذه التغيرات للتغيرات الحاصلة في تأمين الوقود اللازم كما يمكن أن يعود أثرها لتردي الأوضاع الأمنية التي كانت السبب في انقطاع الطرقات وإضعاف الحركة بين مناطق القطر المختلفة.

وتظهر الصورة الخطية في الفترة الثانية اتجاها متزايداً من أدنى قيمة تقديرية لها بنحو (15.34%) في عام (2011)، ثم ترتفع لتصل لأعلى قيمة تقديرية لها بنحو (18.4%)، في عام (2019)، مع عدم ثبوت معنوية التزايد. (الشكل:16) (الجدول 6)

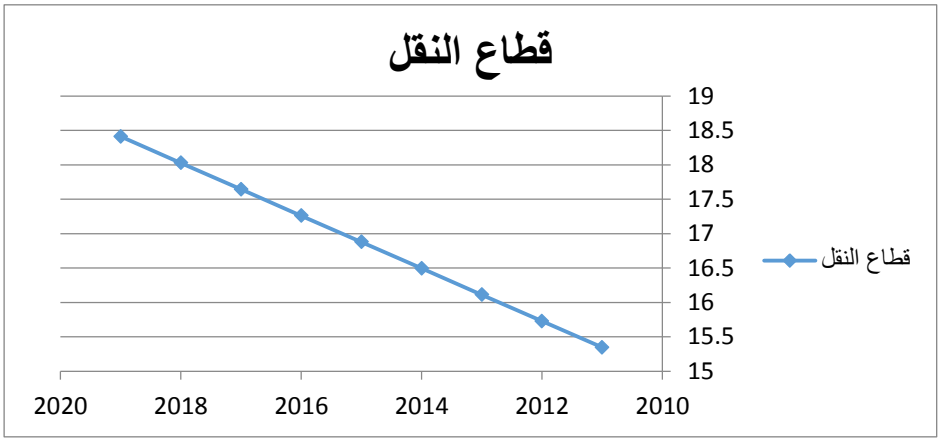

الشكل رقم 15: تقديرات الاتجاه الزمني لمساهمة قطاع النقل (2011-2019)

المصدر 20:مخرجات برنامج Excel بالاستناد للمجموعة الإحصائية من2012 حتى2020

يظهر الجدول (6) تقديرات النماذج المستخدمة في تحليل انحدار الاتجاه الزمني العام للفترة الزمنية (2011–2019).

جدول 6:نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لتقدير الاتجاه الزمني العام لمكونات الناتج المحلي السوري للفترة الثانية (2011-2019).

القطاع	A	a1	a2	a3	R2 (%)	F	متوسط الفترة
الزراعة	19.94 (0.008)* *	− 0.633 (0.09)	–	–	36	3.87 (0.09) *	16.79
التجارة	34.33 (0.000) *	−12.89 (0.004)*	2.32 (0.01) *	−0.12 (0.02) *	90	15.88 (0.005) **	15.9
الخدمات الحكومية	6.67 (0.12)	8.1 (0.003)* *	−0.667 (0.007)**	–	83	15.15 (0.006) **	25.85
الخدمات الشخصية	1.9 (0.08)	1.46 (0.014) *	−0.142 (0.015) *	–	66	5.92 (0.038) *	4.77
الصناعة	23.2 (0.001) **	−5.9 (0.008) **	0.57 (0.009) **		72	7.6 (0.02)*	11.7
المال	0.5 (0.87)	6.6 (0.04) *	−1.7 (0.03)*	0.11 (0.03) *	85	9.48 (0.017) *	4.5
النقل	14.97 (0.000)	0.383 (0.13)			28	2.8 (0.13)	16.88

المصدر 21:مخرجات برنامج Excel بالاستناد للمجموعة الإحصائية من2012 حتى2020

*، **، معنوي عند 5% و1% على التوالي

7.5.9 معدل نمو المؤشرات في الفترة 1985 – 2010

أظهرت النتائج معدلات نمو مختلفة للمؤشرات المدروسة، فعلى سبيل المثال وفيما يخص الزراعة بلغ معدل النمو نحو (2.25%) و(−2.77−%) لفترات التقدير على التوالي مع ثبوت معنوية كل منها عند مستوى المعنوية 1% و5% على التوالي. الجدول (7)

جدول 7: معدل نمو المؤشرات للفترة 1985-2010

القطاع	معدل النمو للفترة الأولى%	معدل النمو للفترة الثانية %	معدل النمو للفترة الثالثة %
الزراعة	2.25	-2.77	
التجارة	1.82	-0.57	3.25
الخدمات الحكومية	-3.6	4.64	
الخدمات الشخصية	-1.87	4.36	
البناء والتشييد	-9.94	2.56	-2.95
الصناعة	1.41	-2.26	
المال	-0.93	3.48	
النقل	1.38		

المصدر 22: مخرجات برنامج إكسل بالاستناد لبيانات فترة الدراسة بالاستناد للمجمعة الإحصائية للأعوام من 2002 وحتى 2011

بناءً على الجدول رقم 7 يمكن استخلاص مايلي

1. تشير معدلات النمو لمساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي في الفترة الأولى (1985−2010) إلى زيادة مساهمو قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي حتى عام 1996 ومن ثم أخذت بالانخفاض حتى نهاية عام 2010.

2. تشير معدلات النمو في الفترة الأولى إلى ارتفاع مساهمة قطاع التجارة في الناتج المحلي الإجمالي حتى عام 1991 حيث بدأ بالتراجع حتى عام 2000 الأمر الذي ربما يعزى لظروف الحصار الاقتصادي الذي كان مفروضاً على سورية في تلك الفترة لتعود وترتفع من جديد نتيجة تحسن العلاقات الاقتصادية مع الخارج حتى نهاية الفترة.

3. تشير معدلات النمو الى انخفاض مساهمة كل من قطاعي الخدمات الشخصية والحكومية في فترة الدراسة الأولى من 1985 وحتى عام 1995 ومن ثم عادت لترتفع حتى عام 2010.

4. تشير معدلات النمو إلى انخفاض مساهمة قطاع البناء والتشييد في فترة الدراسة الأولى حيث استمرت مساهمته في الناتج المحلي بالانخفاض من 1985 وحتى عام 1997 والتي ربما تعزى إلى النمو المتسارع في قطاعات اقتصادية أخرى كالزراعة والصناعة والنقل في تلك الفترة والذي ربما أدى إلى انخفاض الموازنات المرصودة لهذا القطاع لدعم القطاعات الأخرى.

5. تشير معدلات النمو الموجبة في فترة الدراسة الأولى إلى ارتفاع في مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي من بداية الفترة حتى عام 1995 الأمر الذي يُعزى للاهتمام الكبير الذي أولته الحكومة لهذا القطاع في تلك الفترة ومن ثم عادت المساهمة لتنخفض حتى نهاية الفترة الأولى2010 ، الأمر الذي يعزى للتوجه إلى تفعيل القطاعات الأخرى وبشكل خاص قطاع التجارة والقطاعات الخدمية حيث يتوضح من الإحصاءات بشكل جلي شبه ثبات في قيمة قطاع الصناعة على طوال الفترة من 1995 وحتى 2010 بينما يُلاحظ ارتفاع في قيم القطاعات الأخرى كالتجارة والقطاعات الخدمية.

6. تشير معدلات النمو السالبة لقطاع المال في الفتر الأولى إلى انخفاض مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي الأمر الذي ربما يعزى للحصار الاقتصادي المفروض على سورية في فترة الثمانينات وحتى عام 1995 حيث تعطي معدلات النمو قيمة موجبة تشير ربما إلى حالة التعافي في هذا القطاع الذي ربما يعزي إلى الانفتاح المصرفي مع الخارج وزيادة ارتفاع معدل الحوالات الخارجية.

7. تشير معدلات النمو الموجبة في فترة الدراسة الأولى لقطاع النقل إلى ارتفاع نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي الأمر الذي ربما يعزي إلى التوسع الكبير الذي حصل في هذا القطاع من حيث التوسع في إنشاء الطرقات والزيادة الكبيرة في عدد الآليات المستخدمة على المستوى الشخصي وعلى مستوى المؤسسات.

7.5.10 معدل نمو المؤشرات في الفترة 1985 – 2010

أظهرت النتائج معدلات نمو مختلفة للمؤشرات المدروسة، فعلى سبيل المثال وفيما يخص الزراعة بلغ معدل النمو نحو (3.32-%) لفترات التقدير على التوالي مع ثبوت معنوية كل منها عند مستوى المعنوية 1%. الجدول (8)

جدول 8: معدل نمو المؤشرات في الفترة 2011-2019

القطاع	معدل النمو للفترة الأولى%	معدل النمو للفترة الثانية %	معدل النمو للفترة الثالثة %
الزراعة	-3.32		
التجارة	-15.69	5.15	
الخدمات الحكومية	14.11	-5.06	
الخدمات الشخصية	11.93	-10.32	
الصناعة	-14.9	18.01	
المال	13.24	-32.15	61.94
النقل	1.75		

المصدر 23: مخرجات برنامج إكسل بالاستناد لبيانات فترة الدراسة بالاستناد للمجمعة الإحصائية من 2012 وحتى 2020 .

بناء على الجدول 8 يمكن استخلاص ما يلي:

1. يشير معدل النمو السالب في الفترة الثانية (2011–2019) إلى انخفاض في مساهمة قطاع الزراعة والتي ربما تعزى إلى التدهور الكبير الذي أصاب هذا القطاع نتيجة المعوقات المختلفة جراء الأزمة من نقص في الأسمدة والوقود والأعلاف ...إلخ.
2. تشير معدلات النمو السالبة في فترة الدراسة الثانية ما بين 2011 و2014 إلى تراجع مساهمة التجارة في الناتج المحلي الإجمالي التي ربما تعزى لانكماش السوق في بداية الأزمة وتراجع العلاقات مع الخارج، بينما تشير معدلات النمو الموجبة ما بين 2015 و2018 على ارتفاع نسبة مساهمة التجارة في الناتج المحلي الإجمالي الذي ربما يعزى لتراجع القطاعات الأخرى كالزراعة والمال نتيجة الأضرار التي لحقت بهذين القطاعين على مستوى القطر في نفس الفترة حيث بالرجوع على للمجموعة الإحصائية يُلاحظ أن التغيرات في القيمة المالية لقطاع التجارة كانت طفيفة إلى حد ما بحيث لا تعكس ارتفاع نسبة المساهمة.
3. في فترة الدراسة الثانية فقد اتخذت قطاعي الخدمات الحكومية والشخصية سلوكاً معاكساً للفترة الأولى حيث أخذ بالارتفاع من عام 2011 وحتى عام 2016 الأمر الذي ربما يعزى لتراجع مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى مقابل القطاعات الخدمية.
4. في فترة الدراسة الثانية لم نستطع تقدير النموذج لقطاع البناء والتشييد بسبب ثبات الأرقام على طول الفترة مما يعكس جمود في أداء هذا القطاع الذي ربما يعزى للأوضاع السائدة في البلاد.

5. تشير معدلات النمو السالبة في فترة الدراسة الثانية في بداية الفترة إلى انخفاض كبير في مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي الأمر الذي ربما يعود للدمار الكبير الذي لحق بهذا القطاع نتيجة الأحداث الجارية والشلل شبه التام الذي أصاب هذا القطاع بسبب نقص المواد الأولية ومواد الصيانة، وربما يعكس معدل النمو الموجب بعد عام 2015 جزء من التعافي الطفيف في هذا القطاع نتيجة لعودة المناطق الصناعية للعمل من جديد.
6. بينما تشير معدلات النمو لقطاع المال في فترة الدراسة الثانية تذبذب في أداء هذا القطاع بين ارتفاع وانخفاض حاد الأمر الذي ربما يعكس حالة عدم الاستقرار في السوق المالية خلال هذه الفترة لأسباب مختلفة منها عملية العقوبات الاقتصادية والقيود المفروضة على التعاملات المالية من دول الخارج.
7. وتشير معدلات النمو الموجبة لقطاع النقل في الفترة الثانية إلى ارتفاع نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي الأمر الذي ربما يعزى إلى انخفاض نسب مساهمة القطاعات الأخرى في الناتج المحلي حيث يُلاحظ من الاحصائيات شبه ثبات في القيمة المالية الفعلية لهذا القطاع.

7.6 الاستنتاجات

بناء على نتائج البحث السابقة يمكن استخلاص ما يلي:

1- حدوث اختلال كبير في تركيب الناتج المحلي الإجمالي السوري.

2- ارتفاع نسب مساهمة القطاعات الخدمية في الفترة الثانية على حساب القطاعات الإنتاجية الأساسية كالزراعة والصناعة والتجارة.

3- انخفاض معدلات النمو في كل من قطاعات الزراعة والتجارة والصناعة الأمر الذي يعكس الأثر الكبير للأزمة على هذه القطاعات والأضرار التي لحقت بها.

4- انخفاض معدل نمو قطاع المال في الفترة الثانية من عام 2013 وحتى عام 2018 مما يبرز الضرر الحاصل نتيجة العقوبات الاقتصادية على سورية وعمليات المضاربة على الليرة السورية في تلك الفترة .

7.7 التوصيات:

بناء على ما سبق فإن هذه الدراسة توصي بما يلي:

1- أهمية العمل على تفعيل دور القطاعات الاقتصادية الفعالة كالزراعة والصناعة التجارة لما لها من أهمية في رفد الاقتصاد الوطني وزيادة فرص العمل.

2- أهمية توفير المستلزمات الأساسية للإنتاج الزراعي والصناعي بشكل خاص من أسمدة وبذار محسنة ومواد أولية والتي تعتبر العصب الرئيسي لهذه القطاعات.

3- إيلاء المزيد من الأهمية للخبرات المحلية والإبداعات الفردية التي من شانها أن تساعد في تنمية القطاعات الاقتصادية والتي ربما تساعد بشكل أو بآخر في التقليل من أضرار الاعتماد على الخارج في تأمين مستلزمات الإنتاج وقطع الصيانة وخاصة في ظروف تدهور العلاقات الاقتصادية مع الخارج.

7.8 المقترحات:

تقترح الدراسة ضرورة إجراء أبحاث معمقة في أسباب التدهور الحاصلة في كل قطاع من القطاعات الاقتصادية على حدا وتوظيف الأبحاث في سبل تطوير التجارب الفردية والارتقاء بها لحد توظيفها كمشاريع وطنية تساعد في الاستغناء عن الخبرات الخارجية.

8 المراجع

المراجع العربية

1- شكر، علي صلاح؛ علي، اسكندر حسين (2013). تحليل اقتصادي لأهم العوامل المؤثرة في التخصصات الاستثمارية للاستصلاح الزراعي في العراق. **مجلة ديالى للعلوم الزراعية. مج5 (2)**، 264-274.

2- (محمد، دعاء ممدوح ويحيى، يحيى عبد الرحمن)، (2014). التحليل الاقتصادي القياسي للاستثمار الزراعي في مصر. المجلة المصرية للبحوث الزراعية ،92(3)، ص1175- 1206.

3- (صالح، لورنس يحيى. والموسوي، محمد طاهر نوري)، (2018). الاختلالات الهيكلية وأثرها على النمو القطاعي والتشغيل في الاقتصاد العراقي للمدة 2003-2015: دراسة تحليلية. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية. العدد 109، المجلد 24، ص402-422.

4- المركز الوطني للسياسات الزراعية (2018). **دراسة التغيرات في إنتاج السلع الزراعية الغذائية واستهلاكها في ظل الظروف الراهنة**. دمشق – سورية. ورقة عمل (73).

5- المركز الوطني للسياسات الزراعية (2010). **واقع الغذاء والزراعة في سورية 2010.**
سلسلة دراسات المركز الوطني للسياسات الزراعية المعدة ضمن مشروع GCP/SYR/006/ITA دمشق، سورية

6- المكتب المركزي للإحصاء. **المجموعة الإحصائية السنوية** – 2020. دمشق – سورية.

7- الهيئة العامة للإحصاء (2017). **مؤشرات الحسابات القومية**. الرياض، المملكة العربية السعودية.

8- المكتب المركزي للإحصاء. **المجموعة الإحصائية السنوية** – 2017. دمشق – سورية.

المراجع الأجنبية:

9- Brybman, A, Futing T, (2003),"**موسـوعة العلـوم الاجتماعيــة**"، Dallas, Texas University, http://www.utdallas.edu, P1.

10- Sturt, M., (2003)," A **Geometric Approach to Principal Components Analysis**". The American tatistician.